

بيان صحافي للأمم المتحدة تؤكد فيه أن المحكمة الجنائية الدولية فتحت دراسة أولية بشأن جرائم حرب مفترضة ارتكبت في فلسطين منذ صيف سنة ٢٠١٤* نيويورك، ١٦ / ١ / ٢٠١٥.

فتحت المدعية العامة للمحكمة الجنائية الدولية، السيدة فاتو بنسودا، دراسة أولية للحالة في فلسطين.

ويأتي قرار المدعية العامة بعد انضمام حكومة فلسطين إلى نظام روما الأساسي في الثاني من كانون الثاني / يناير ٢٠١٥، وإعلانها في الأول من كانون الثاني / يناير ٢٠١٥، الذي أودعته بموجب المادة ١٢(٣) من نظام روما الأساسي - المعاهدة المؤسسة للمحكمة - والذي قبلت بموجبه اختصاص المحكمة على الجرائم المزعوم ارتكابها في الأراضي الفلسطينية المحتلة، ومن ضمنها القدس الشرقية، منذ ١٣ حزيران / يونيو ٢٠١٤. وأوضح بيان المحكمة الجنائية أنه بعد تلقي إحالة أو إعلان صحيح مودع عملاً بالمادة ١٢(٣) من النظام الأساسي، يفتح المدعي العام دراسة أولية للحالة المعنية وفقاً للبند ٢٥(١) (ج) من لائحة مكتب المدعي العام، وما تقتضيه السياسات والممارسات المتبعة. وقد فتحت المدعية العامة، بناء على ذلك، دراسة أولية للحالة في فلسطين، وسوف يجري المكتب تحليله باستقلالية وتجرد كاملين. وأشار البيان إلى أن هذه الدراسة الأولية لا تُعدّ تحقيقاً، وإنما هي عملية لفحص المعلومات المتاحة بغية التوصل إلى قرار يستند إلى معلومات وافية بشأن مدى توافر أساس معقول لمباشرة تحقيق عملاً بالمعايير المحددة في نظام روما الأساسي. ويجب على المدعي العام، بموجب المادة ٥٣(١) تحديداً من نظام روما الأساسي، أن ينظر في المسائل المتمثلة في الاختصاص والمقبولية ومصالح العدالة للتوصل إلى هذا القرار. وينظر المكتب حسب الأصول في جميع الدفوع والآراء المنقولة إليه في أثناء الدراسة الأولية، مسترشداً بصرامة بمتطلبات نظام روما الأساسي عند ممارسته ولايته باستقلال وتجرد. وتجدر الإشارة إلى أن نظام روما الأساسي لا ينصّ على مهل لاتخاذ قرار في أي دراسة أولية. ويقرر المكتب، بناء على الحقائق والظروف الخاصة بكل حالة، إما أن

* المصدر: الموقع الإلكتروني لمركز "أنباء الأمم المتحدة"، في الرابط التالي:
<http://www.un.org/arabic/news/story.asp?newsID=22619#.VLyjs9KUe4w>

يوصل جمع المعلومات من أجل توفير أساس وقائعي وقانوني كافٍ لاتخاذ قرار، أو أن يشرع في تحقيق، رهناً بإجراء مراجعة قضائية إذا لزم الأمر، أو أن يرفض الشروع في تحقيق.